

قرار محكمة النقض
رقم 3/680
الصادر بتاريخ 4 دجنبر 2018
في الملف المدني رقم 2017/3/1/6229

سكن وظيفي - حالة الاستيداع - أثرها.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على العريضة المرفوعة بتاريخ 2017/07/03 من طرف الطالبين المذكورين حوله بواسطة الوكالة القضائية للمملكة والرامية إلى نقض قرار محكمة الاستئناف بالدار البيضاء الصادر بتاريخ 2016/11/09 في الملف عدد: 2016/1221/622.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 5 نونبر 2018.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 4 دجنبر 2018.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد يوسف مكربي والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد سعيد زياد.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

في شأن الوسيلة الوحيدة المستدل بها

حيث يستفاد من وثائق الملف والقرار المطعون فيه عدد 1252 الصادر عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء بتاريخ 2016/11/9 في الملف عدد 2016/1221/622 أن المدعيتين الدولة المغربية في شخص رئيس الحكومة ووزارة الصحة ادعيتا بمقال استعجالي أمام رئيس المحكمة الابتدائية بنفس المدينة أن المدعى عليه (م.م) كان يعمل بوزارة الصحة وموظفا عموميا ومنح سكنا وظيفيا وهو الكائن بعنوانه وأنه استفاد من حالة الاستيداع لعدة مرات فانقطع عن العمل مما يفقده كل صفة في اعتماد السكن

الوظيفي وبعد محتلا بدون سند طبقا للفصل 13 من القرار المؤرخ في 19/9/1951 والمعدل بمقتضى قرار الوزير الاول المؤرخ في 5/4/1977 وان الحاجة تدعو إلى اسكان موظف آخر عملا بمبدأ تكافؤ الفرص امام مرافق الدولة طالبتين الحكم بإفراغه هو ومن يقوم مقامه، وبعد استنفاد الاجراءات اصدر رئيس المحكمة امرا بإفراغ المدعى عليه ومن يقوم مقامه، استأنفه المحكوم عليه مثيرا بان الامر غير معلل تعليلا سليما لكونه تربطه علاقة كرائية مع المستأنف عليها وانه يؤدي الواجبات منذ استفادته من المحل حسب التواصل المدلى بها وبالتالي فان تواجده مبرر ملتصقا الغاء الامر المستأنف والحكم من جديد برفض الطلب، وبعد الجواب الرامي الى التأييد وانتهاء الردود قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الامر المستأنف والحكم من جديد برفض الطلب بقرارها موضوع الطعن بالنقض.

وحيث يعيب الطالب على القرار خرق القانون الفصل 13 من القرار الوزيري المؤرخ في 19/9/1951 والمعدل بمقتضى قرار الوزير الاول المؤرخ في 5/4/1977 ذلك ان المحكمة مصدرته جاء في تعليقها له ان المطلوب مستفيد من تمديد حالة الاستيداع ولا يزال لذلك موظفا تابعا لوزارة الصحة ولم يتم بعد احالته على التقاعد وهو تعليق غير صحيح لان الاستيداع يؤدي الى توقف العلاقة النظامية التي تجمع الموظف بالإدارة المشغلة ويترتب عليه مجموعة من الآثار تتمثل في توقف مساره المهني وحقه في الاجرة والترقية الى حين معاودته العمل من جديد، والغاء الاستفادة من باقي الحقوق والمزايا المرتبطة بالوظيفة التي كان يتمتع بها بسبب مزاولته لعمله وباختيار الموظف للاستيداع ومنحه له لا يبقى مؤديا للمهام التي من اجلها اسند اليه السكن الوظيفي ولأجل ذلك ومن باب تكريس هذا الوضع نص منشور الوزير الاول رقم 16/94/د الصادر بتاريخ 21/9/1994 على ان الاستيداع يشكل حالة من حالات الانقطاع عن العمل الموجبة لإفراغ السكن الوظيفي. والمحكمة لم تنهج تطبيق القانون تطبيقا سليما مما يجعل قرارها عرضة للنقض.

حيث صح ما عابه الطالب على القرار، ذلك أنه وبمقتضى الفصل 13 من قرار 51/9/19 فإن الموظفين المسكنين وجوبا أو بحكم القانون أو بصفة فعلية في أملاك الدولة أو البلديات أو في الأملاك المكتراة لفائدة مصلحة عمومية يفقدون في حالة الانقطاع عن العمل لأي سبب من الأسباب، كل حق في السكن ويجب عليهم إفراغ الأماكن في ظرف شهرين إثنين والمستشف من ظاهرات المستندات المقدمة لقضاة الاستعجال أن المطلوب أسكن بالمحل بصفته موظفا تابعا لوزارة الصحة، وأحيل على الاستيداع بطلب منه، وبذلك يكون قد انقطع عن العمل بالسبب المذكور مما يفقده الحق في السكن الوظيفي - موضوع الدعوى - ويعتبر محتلا له بدون سند، ولقاضي المستعجلات ان يتدخل بإجرائه الحمائي ليضع حدا لهذا الاحتلال غير المشروع، والمحكمة حينما قضت برفض الطلب بدعوى عدم ثبوت الحذف النهائي للمطلوب

من أسلاك الوظيفة العمومية، تكون خرقت مقتضيات الفصل 13 من القرار المشار اليه اعلاه، ولم تجعل لقضائها أساسا من القانون وعرضت قرارها للنقض .

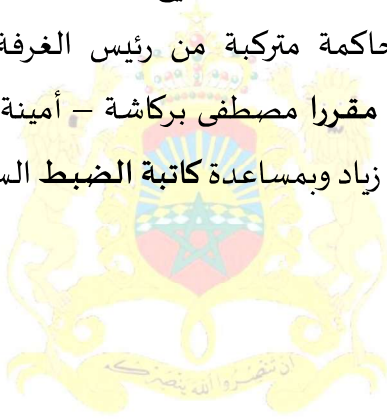
وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة القضية على نفس المحكمة.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية وطرفيها على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيأة أخرى طبقا للقانون وتحميل المطلوب المصاريف.

كما قررت إثبات قرارها هذا في سجلات المحكمة التي أصدرته إثر القرار المطعون فيه أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد محمد بن يعيش رئيسا والمستشارين السادة: يوسف لمكري مقررًا مصطفى بركاشة – أمينة زياد – الحسين أبو الوفاء أعضاء بحضور المحامي العام السيد سعيد زياد وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فاتحة آيت عمي حدو.



المملكة المغربية
الجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض